الأمـم المتحـدة

S/PV.4467*

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٤٦٧

الثلاثاء، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار زنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد امبايو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية.

02-24212 (A)
0224212

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسيد جاغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير كونجول على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل اليه المجلس في مشاوراته السابقة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أرجو من نائب رئيس المراسم أن يصطحب الرائد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب الرائد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب الفخامة الرائد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع اليوم وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة.

والآن يشرفني أن أدعو رئيس جمهورية بوروندي، الرائد بيير بويويا، إلى الإدلاء ببيانه.

الرئيس بويويا (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب لكم عن ثقتنا بأن بلدكم، المكسيك، سيسهم إسهاما قيما في رسالة المجلس، ألا وهي ضمان السلام والأمن الدوليين.

وبالمثل، نحيي موريشيوس على ما أبدته من تفان واقتدار في ترؤس أعمال المجلس أثناء شهر كانون الثاني/يناير. ونسجل لها، بصفة خاصة، أنها نظمت، خلال رئاستها، لعقد مناقشة علنية بشأن الصراعات في أفريقيا، وهي حالة تشغل بال أسرة الأمم بأكملها.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن خالص امتناني لتمكينكم إيانا من عقد هذه الجلسة. فهي تتيح لنا مناسبة ممتازة سنغتنمها لإطلاع المجلس على الحالة السياسية السائدة في بوروندي. وأقول، على سبيل التذكرة - ومن المهم أن أؤكد ذلك - إننا اخترنا أن نحقق السلام من خلال الحوار، لاقتناعنا بأن أي سبيل آخر سيقود البلاد إلى طريق مسدود. إن الدعوة إلى الحوار في صراع مسلح ليست دائما بالأمر السهل، ولكن مسؤوليتنا لا تترك أمامنا أي بديل آخر.

ويمكننا أن نعلن اليوم - ويمكن للشعب البوروندي والعالم أن يشهدا على ذلك - إننا اخترنا البديل الصحيح على الرغم من الصعوبات المتبقية، وأننا حققنا نتائج مرضية. ولدينا القوة المعنوية والاقتناع السياسي للمضي قدما في سبيل تهيئة الظروف المؤاتية لإحلال السلام الدائم في بوروندي. وفي هذا البيان، سنطلع المجلس على حالة المناخ السياسي في بوروندي والمراحل التي قطعناها لكي نتصدى للتحديات التي لا بد من مواجهتها.

لقد تحسن المناخ السياسي في بوروندي تحسنا ملحوظا، وخاصة بعد إنشاء المؤسسات الانتقالية. وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهو تاريخ مهم في مسيرة السلام في بوروندي، أنشئت الحكومة الانتقالية وفقا لاتفاق أروشا. وجميع الأحزاب والمجموعات السياسية الموقعة على اتفاق السلام تمثل في الحكومة، باستثناء مجموعة سياسية واحدة فضلت عدم الاشتراك.

والزعماء السياسيون الذين عاشوا في المنفى – وبعضهم لفترة زادت على ثلاثة عقود – عادوا إلى بوروندي، وهم يضطلعون الآن بواجبات سياسية مهمة في إطار المؤسسات الانتقالية. وهذا يبشر خيرا بتحرك أكبر ستشهده الأيام المقبلة، وقد بدأ اللاجئون يعودون بالمئات كل أسبوع.

وأنشئت أيضا المؤسسات الانتقالية الأخرى، بما في ذلك الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

إن بداية تنفيذ اتفاق السلام أوجد حالة جديدة في بوروندي. فجميع العناصر الفاعلة السابقة على المسرح السياسي تقف الآن جنبا إلى جنب في نفس المؤسسات لتنفيذ اتفاق السلام الذي تفاوضت عليه بصعوبة بالغة في أروشا طوال ما يقرب من ثلاث سنوات.

وانتهت المشاحنات التي ثارت حول القيادة الانتقالية، والتي أحدثت شقاقا كبيرا في صفوف الطبقة السياسية في بوروندي. وبدأ التعقل يسود؛ والقوى السياسية تلعب الآن دورها في مناخ سلمي. وسكان بوروندي يشعرون اليوم بالارتياح لأن يروا عملية السلام وقد عادت إلى مسارها، وأنها تدار من داخل البلد، وسيكون صوت الشعب البوروندي في الميدان مسموعا الآن بشكل أفضل من قبل الحكومة الانتقالية، ومن قبل لجنة رصد تنفيذ اتفاق السلام التي تتخذ من بوجمبورا مقرا لها. وإطارنا المرجعي المشترك اليوم هو اتفاق أروشا الذي يعتبر خطة توفيقية تأخذ في الحسبان بشكل عام شواغل الجميع.

إن الأفق السياسي بالنسبة لشعب بوروندي ولكل الطبقة السياسية في بلدنا أصبح اليوم أكثر إشراقا. فقد تم التقيد بدقة بالمواعيد النهائية. وبعد ثمانية شهور اعتبارا من أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، سيبدأ نقل السلطات على مستوى رئيس الدولة. وسيجري تنظيم الانتخابات المحلية، وتتلوها بعد ستة أشهر الانتخابات التشريعية. ولاختتام المرحلة الانتقالية بعد ٣٦ شهرا، ستجرى انتخابات رئاسية.

وإني مقتنع بأن المؤسسات التي أنشئت في بوروندي تملك الوسائل اللازمة للبدء في إجراء الإصلاحات الضرورية. والتفاوض بشأن وقف إطلاق النار والتوقيع عليه أمر بالغ الأهمية للإسراع بعملية الإصلاح المطلوبة. وتظل المهمة أمامنا هائلة، لكن بإمكاننا أداءها. وتشغيل المؤسسات بصورة سليمة يمثل ضمانا للنجاح. وتشهد التجربة اليومية على الالتزام الجدي من جميع المعنيين؛ وهذا يعطينا أسبابا للتفاؤل.

وعلى الرغم من أن هناك فعلا أسبابا للأمل، فإن هناك أيضا تحديات حقيقية لعملية السلام يمكن أن تعرض للخطر تقدمنا تجاه السلام إذا أخفقنا في إيجاد الحلول الوافية في المدى القصير. والتحدي الأول هو استمرار العنف. ومن السمات الخاصة لعمليتنا للسلام هو أننا تفاوضنا بدون إيقاف للعنف، ووقعنا على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي بدون وقف لإطلاق النار وبدأنا تنفيذ الاتفاق بينما استمر عنف المتمردين في بلدنا. وكانت تلك ولا تزال حالة تصعب إدارتها. إذ كيف يمكن لنا إقناع المواطنين بأنه تم التوقيع على اتفاق للسلام بينما يستمر العنف؟

وقد قررنا من جانبنا ألا نكون أبدا عقبة أمام السلام: في الحالة الراهنة، أثبت التفاوض على اتفاق أروشا

والتوقيع عليه وتنفيذه أنه أفضل النهج. ومن المؤكد أن هذا هو السبب في أننا حظينا بتفهم مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي، الذي ظل يضغط بلا كلل على المتمردين البورونديين للانضمام إلى عملية السلام والتفاوض بشأن وقف إطلاق النار مع حكومتنا.

ونعرب عن امتناننا الصادر من القلب لكم، سيدي الرئيس، وللمؤسسة التي تمثلونها. ونداءات المجلس المتتالية إلى المتمردين لإلقاء أسلحتهم والانضمام إلى بوروندي الأخرى على طريق السلام تشكل دعما قيما لشعب بوروندي. والزيارة التي قام بها كل أعضاء مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي إلى بوروندي كانت فترة لا تنسى في علاقاتنا مع الأمم المتحدة. وقد تركت أثرا إيجابيا على الجهات السياسية المؤثرة في بوروندي وفي المنطقة دون الإقليمية. وسنقدر تقديرا كبيرا إذا ما قام مجلس الأمن بزيارة أخرى إلى بوروندي لتقييم عمليتنا للسلام ودعمها.

العنف الذي لا يزال يفرضه المتمردون على الشعب البوروندي يمثل تحديا ليس لنا نحن في بوروندي فحسب ولكن لمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وإننا نغتنم هذه الفرصة لنكرر طلبنا. ومجلس الأمن يملك الوسائل الكفيلة بجعل المتمردين البورونديين يتخلون عن العنف. وإذا لم تنجح الوسائل الدبلوماسية، فينبغي استخدام وسائل أخرى لمنع المتمردين من أخذ عملية السلام رهينة لديهم. فتلك العملية تقودها اليوم حكومة جاءت نتيجة للمفاوضات وتتمتع بالشرعية الدولية، كما اعترف بذلك مجلس الأمن في بيان صدر مؤخرا بشأن بوروندي. وإننا ندعو أيضا البلدان الأخرى في منطقتنا دون الإقليمية إلى إيقاف الذين يسعون إلى زعزعة استقرار البلد.

وبوروندي قادرة على تفهم أن فقدان الأمن في بلد من البلدان له أثر ضار على جيران ذلك البلد. وسيحل السلام في منطقة البحيرات الكبرى عندما يعيش كل بلد من بلدان المنطقة في سلام. وهنا توجد حاجة إلى الجهود الفردية والجماعية على السواء.

والتحدي الثاني هو إعادة بناء بلدنا. فبعد ثماني سنوات من الأزمة، عانى اقتصاد بوروندي كثيرا. واسمحوا لي أن أصور هذا الفقر ببضعة أرقام إحصائية. لقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث ارتفع من ٣٥ في المائة من السكان في عام ١٩٩٢ إلى ٦٠ في المائة اليوم. ونتحمل عبئا ثقيلا من الدين الخارجي، تبلغ فيه الالتزامات التعاقدية لخدمات الدين ٩٨ في المائة من صادراتنا، مع متأخرات تقدر بأكثر من ١٢٠ مليون دولار، وتتجاوز الديون نسبة ١٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم نذكر سوى أرقام قليلة.

وإننا هنا نلتمس مرة أخرى من مجلس الأمن رفع مستوى وعي المجتمع الدولي بضرورة تقديم دعم كبير لجهودنا المبذولة من أجل السلام. ويحدو أبناء بوروندي الأمل في حدوث أثر إيجابي لعملية السلام، ومن حقهم أن يتوقعوا حياة أفضل. وجهودنا في هذا المجال أحرزت مؤخرا نجاحا في جنيف، حيث تعهد المانحون بتقديم أكثر من ٨٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويحدونا الأمل في الوفاء بتلك التعهدات بدون أي تأخير، لأن حدوث كارثة اقتصادية سيمثل، بالنسبة لنا كما هو في أي مكان آخر، عاملا لزعزعة الاستقرار وسيمثل، فوق كل شيء، عاملا لبذر اليأس بين صفوف الشعب. وتقتضي الحالة تقديم مساهمات إضافية لأنه ستكون هناك حاجة إلى مبالغ كبيرة لإعادة اللاجئين، وإعادة توطين المشردين وتعمير الهياكل الأساسية المدمرة.

وعلى الرغم من أننا في بوروندي مشغولون بمشاكلنا الداخلية، فإننا نتابع باهتمام مشاكل المنطقة دون الإقليمية، ونقدم إسهامنا المتواضع في أي شيء يمكن أن يساعد على تهيئة مناخ إقليمي أفضل. ومما له أهمية بالغة تحسين العلاقات الثنائية مع جيراننا، ونحن ملتزمون بمتابعة هذه العملية. وحكومتنا مستعدة أيضا للاضطلاع بدور في الإعداد للمؤتمر الإقليمي المتعلق بالسلام في منطقة البحيرات الكبرى حتى يمكن عقده بصورة ناجحة.

وبوسعي أن أؤكد بالنيابة عن بلدي أن شعب بوروندي ومؤسساتها وقادتها السياسيين مصممون على العمل بفعالية أكبر في سبيل السلام. ونعرب عن ترحيبنا بالمساهمات الخارجية، ولكننا نعلم أن تحقيق السلام في بوروندي هو مسؤوليتنا نحن أنفسنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية بوروندي على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أنوي رفع هذه الجلسة وعقد جلسة سرية بين أعضاء المجلس ورئيس جمهورية بوروندي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.